



Distr.
GENERAL

S/17769/Rev.1 *
30 January 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

الامارات العربية المتحدة ، ترنيهاد وتوياغو ،
غانا ، الكونغو ، مدغشقر: مشروع قرار منقح

ان مجلس الأمن ،

ان يحيط علما بالرسالة (S/17740) الواردة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة ، والرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، والرسالة (S/17741) الواردة من الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة ، الرئيس الحالي للمجموعة العربية ، الموجهتين في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ الى رئيس مجلس الأمن ،

وان يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، والمؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ،

وان يضع في اعتباره المركز الخاص للقدس ، ولا سيما ضرورة حماية الأبعاد الروحية والدينية الفريدة للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ عليها ،

وان يشير الى ويؤكد من جديد قراراته المتصلة بمركز وطابع مدينة القدس الشريف ، ولا سيما القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار / مايو ١٩٦٨ ، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز / يوليه ١٩٦٩ (١٩٧١) المؤرخ في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ ، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، وبيان تواافق الاراء الذي أدرى به رئيس مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، والقرارات ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار / مارس ١٩٨٠ ، و٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، و٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ ،

وان يشجب بقوة استمرار رفض اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع ،

وان يساوره بالقلق ازاء الاعمال الاستفزازية التي قام بها اسرائيليون ، ومنهم أعضاء في الكنيست ، والتي انتهكت حرمة الحرم الشريف بالقدس ،

* أعيد اصدارها لأسباب تقنية .

- ١ - يعرب عن استيائه الشديد من الأعمال الاستفزازية التي انتهكت حرمة الحرم الشريف بالقدس ؛
- ٢ - يؤكد ان هذه الأعمال تعتبر عقبة خطيرة في سبيل التوصل الى سلم شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط ، يمكن أيضاً لعدم التوصل اليه ان يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين ؛
- ٣ - يقر مرة أخرى ان جميع التدابير التي تتخذها اسرائيل لتفسيير الطابع المادي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، أو أي جزء منها ، أو تغيير تكوينها demografically أو هيكلها المؤسسي أو مركزها ، ليس لها أي صحة قانونية ، وان سياسة اسرائيل وممارساتها في توطين جانب من سكانها والمهاجرين الجدد في هذه الأرض تعتبر انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ ، وتعتبر أيضاً عائقاً خطيراً في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط ؛
- ٤ - يؤكد من جديد ان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي فيت أو تؤدي الي تغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، وخاصة " القانون الأساسي " الخاص بالقدس ، لاغية وباطلة و يجب الغاؤها فوراً ؛
- ٥ - يطلب الى اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، ان تراعي بدقة قواعد القانون الدولي التي تنظم الاحتلال العسكري ، وخاصة احكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وان تحترم أي تعطيل لقيام المجلس الاسلامي الاعلى بالقدس بأداء وظائفه المقررة ، بما في ذلك أي تعاون قد يرغب المجلس في الحصول عليه من البلدان التي فيها أغلبية من السكان المسلمين ومن المجتمعات الاسلامية فيما يتعلق بخططه لصيانة الاماكن الاسلامية المقدسة وترميمها ؛
- ٦ - يدعوه على وجه الاستعجال اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، الى التنفيذ الفوري لا حكام هذا القرار وما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن ؛
- ٧ - يرجو من الأمين العام ان يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ هذا القرار قبل ١ أيار / مايو ١٩٨٦ .